الدرس الخامس: مصادر وتقسيمات القانون في النظام الجرماني اللاتيني.

القانون الروماني يعتبر مصدرا تاريخيا لمعظم القوانين الحديثة، فالقانون الفرنسي الصادر سنة 1804 أخذ أحكامه من القانون الروماني،وكان للقانون الفرنسي الدور الوسيط بين القانون الروماني وقوانين الدول الحديثة (ومن بينها القانون الجزائري) فقد تأثرت تشريعات عديدة بالنظام الجرماني اللاتيني، منها القانون الياباني في آسيا وكذلك المستعمرات الفرنسية ودول أمريكا اللاتينية وعدد كبير من الدول الإفريقية والأسيوية.

فما هي مصادر وتقسيمات القانون حسب المدرسة اللاتينية الجرمانية؟

أولا – مصادر القانون في النظام الجرماني اللاتيني.

من أهم ما يميز المدرسة اللاتينية عن مدرسة الكومون لو أو المعروفة بالمدرسة الأنجلوساكسونية يكمن في مصادر القاعدة القانونية، ففي القانون الفرنسي يدل مصطلح القاعدة القانونية الأساس لكل بناء قانوني وهي تصدر من المشرع الذي يملك سلطة التشريع وتتصف بأنها عامة ومجردة وآمرة أو مكملة. وفي الأصل تتم صياغتها على أساس معطيات أو اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية في المجتمع. فالمعنى الخاص للقانون يرتبط بالتصرفات التي تنتج القواعد وتكسبها فعالية وقيمة. ففيها يقول الأستاذ أحمد خروع القاعدة الوضعية تنحصر في أسلوب تكوينها وتواجدها.

ويمثل التشريع المصدر الأول في النظام اللاتيني الجرماني ثم يليه العرف في الدرجة الثانية والاجتهاد القضائي في الدرجة الثالثة. لكن بالنسبة للاجتهاد القضائي قد يتحول إلى سابقة قضائية، إلا أن هذه السابقة في النظام اللاتيني الجرماني ليست لها من الناحية القانونية القوة الملزمة لتطبيقها من الجهات القضائية الأخرى خلافا

لما هو موجود في النظام "الكومون لو" ففي القانون البريطاني المصدر الرئيسي للقاعدة القانونية هي الأحكام القضائية أو السوابق القضائية. فالقاضي هو الذي يصنع القاعدة القانونية.

ثانيا: تقسيمات القانون في النظام الجرماني اللاتيني .

تتميز المدرسة اللاتينية بتقسيم القانون إلى مجموعتين، مجموعة القانون العام وتنقسم إلى فروع، نذكر منها: القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون المالي والاقتصادي والقانون الجنائي والقانون الدولي العام ومجموعة القانون الخاص وتنقسم إلى القانون المدني والقانون التجاري والقانون البحري ... وغير ذلك من الفروع القانونية الأخرى.

وقد أصبح هذا التقسيم في الوقت الحالي مجالا للتخصص القانوني، بحيث تعرف أغلب الجامعات هذه التقسيمات القانونية ما بين فروع القانون العام والقانون الخاص.

وأساس هذه التقسيمات نجده في القانون الروماني بحيث كان يقسم إلى قانون عام وقانون خاص، فكان القانون العام يهتم بمرافق الدولة والمصلحة العامة. وكان يشمل على فروع تؤدي وظيفة ما يعرف اليوم بالقانون الدستوري والقانون الإداري والقانون المالي والقانون الجنائي والقانون الجبائي.

أما القانون الخاص فيشمل القانون المدني والقانون التجاري وقواعد الإجراءات المدنية والتجارية. ونشير إلى أنه قسم القانون الخاص في القانون الروماني إلى قانون خاص بالأشخاص وقانون خاص بالأموال وقانون يتعلق بقواعد الدعاوى.

وعليه فإن الفضل يعود إلى الرومان في اعتبار القانون علما قائما بذاته، فقد وضعوا الأسس القانونية التي ما زالت أساسا للدراسات الحديثة، لذلك فقد قيل عن الرومان بأنهم خلقوا ليحملوا رسالة القانون إلى العالم.